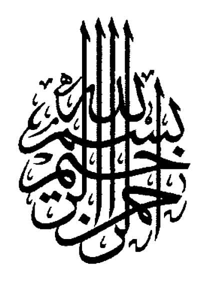



رسالة لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله

في الرد على أهل البدع والضلال

جمع وتحقيق

أبو أحمد على الكندي المرر






١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م



مؤسسة بينونه للنشر والتوزيع
دولة الإمارات العربية المتحدة - أبو ظبى
ص.ب : ٥٠٤٠٣ فاكس : ٠٠٩٧١٢٨٨٤٤٠٧٧
www.baynouna.com

بسم الله الرحمن الرحيم

# مقدمة

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد، وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله وخليله وحبيبه الناطق الصادق أعلم المخلوقين بالخالق صلى الله عليه ما قام داع بدعوته وما عمل متبع بكتاب ربه وسنته وسلم.

أما بعد:

فإنّ في الاعتصام بالكتاب والسنة تحصل سعادتي الدنيا والآخرة، وبقدر مباينتهما يقع الخلل بذلك، ولا ريب في أنّ الفرقة الناجية هم الذين يتوخون أن يكونوا على ما كان عليه رسول الله ﷺ، وعلى ما كان عليه خير الناس الذين ابتعثه الله تعالى فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم كما صحّ عنه عليه الصلاة والسلام، ثم حدثت البدع شيئًا بعد شيء قولًا وعملًا، فلا ترى إلا مُنكِرًا معروفًا أو معروفًا مُنكَرًا، ونجم دعاة الضلالة يدعون إلى النار فاستجاب لهم من سبق عليه بذلك الكتاب أن يكون من أهلها.

فمن خارجي مستبيح لدماء الأمة وأموالها، ومن شيعي مزر على الصحابة، وكالغالية منهم والهالكة كالنصيرية والإسماعيلية وكالقرامطة الباطنية، ومن

جهمي منكر لدلالات نصوص الكتاب والسنة دافع لذلك عنادًا منه فقط، ومن معتزلي ملحد في أسماء الله تعالى، يقول على الله تعالى من عند نفسه متبعًا لهواه بغير هدى من الله تعالى، ومن متفلسف عدو للشرائع يكيدها بغيًا وعنادًا لها، والله متم نوره ولو كره الكافرون[١].

وبالرغم من وجود تلك الفرق الضالة والطوائف المنحرفة التي تكيد للسنة وأهلها، فما زال أهل السنة يدافعون عن السّنة ويذودون عن حياضها، ويردون على أهل البدع والضلال بالعلم والبيان، لا يضرّهم من خذلهم ولا من خالفهم كما قال صلى الله عليه وسلم: **«لا يزالُ من أمتي أمّةٌ قائمةٌ بأمر الله لا يضرّهم من خذلهم ولا من خالفهم، حتّى يأتيهم أمر الله وهم على ذلك»**.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «الفتاوى» (١١/ ٤٣٤-٤٣٥):

«ولهذا يتغيّر الدِّين بالتبديل تارة، وبالنسخ أُخرى، وهذا الدين لا ينسخ أبدًا، لكن يكون فيه من يدخل من التحريف والتبديل والكذب والكتمان ما يلبس به الحق من الباطل، ولا بد أن يقيم الله فيه من تقوم به الحجّة خلفًا عن الرسل، فينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فيحق الله الحقّ، ويبطل الباطل ولو كره المشركون».

والرد على المخالفين من المبتدعة وأهل الأهواء فيه حماية للدين الحنيف، وصيانة للشريعة المحمدية، وهو لا شك من أصول عقيدة أهل السنة، وفيه قمع للمعاندين والمنافقين، وشدّ أزر الموحّدين المتّبعين، وإعلاء لمنهج سيد الأنبياء والمرسلين.

وبين يديك أخي القارئ رسالة مختصرة في الردّ على المبتدعة، وكشف

(١) انظر «بغية المرتاد» ص١٦٥-١٦٦).

تلبيسهم، وبيان كذبهم على أئمة الشريعة الغراء، من تأليف العالم الربّاني والإمام السّلفي تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيميّة الحراني رحمه الله تعالى، نصر فيها عقيدة أهل السنة ودافع عن أئمتها بالحجة والبرهان، ومن ينصر الله ينصره، ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠].

وقد نصر الله تعالى ابن تيمية، وأيده ورفع ذكره ونشر علمه بأن جعل له القبول في الأرض، وأما من ناوئ شيخ الإسلام فليس له ذكر يحمد، ولا علم ينتفع به، فأين هم الآن؟ وأما ابن تيمية رحمه الله تعالى فعلمه قد نفع الله به الناس إلى يومنا هذا، وكتبه ورسائله منتشرة في أرجاء المعمورة، يتدارسونها الناس في الجامعات والمعاهد وفي البيوت وفي المساجد ولله الحمد، وما هذا إلا تصديق لوعد الله تعالى بأن يحمي دينه وينصر أولياءه.

وهذه الرسالة أصلها سؤال بُعِث من بلاد كيلان لما كثر عندهم الاختلاف والاضطراب، فرد عليها شيخ الإسلام الجواب، وكتب ما وافق الكتاب في كلام طويل، ثم اختصر الجواب مَنْ اسمه محمد بن حمد بن نصر الله كما سيأتي[١].

واعلم أخي القارئ أنّ الله سبحانه وتعالى ناصرٌ عباده المتقين، وجاعل لهم الغلبة على أعداء الدين، فهم أهله وخاصته، لأنهم متبعون لكتابه ومهتدون بهدي رسوله صلى الله عليه وسلم، فهو سبحانه وتعالى يتولاهم ويؤيدهم بنصرٍ من عنده، وقد وعدهم النصر والتمكين والله لا يخلف الميعاد، قال تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًاۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔاۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [النور: ٥٥].

(١) وكتاب الكيلانية مطبوع ضمن مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٢٣-٥٠٢).

وقال تعالى: ﴿وَٱلْعَـٰقِبَةُ لِلتَّقْوَىٰ﴾، وقال: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّـٰلِحُونَ ﴿١٠٥﴾﴾.

والله هو المسؤول أن يجعلنا وإخواننا من عباده الذين هم بكتاب الله يهتدون، وبرسول الله يؤمنون، وبحبل الله معتصمون، ولأولياء الله يوالون، ولأعدائه يعادون، وفي سبيله يجاهدون، ولطرقي المغضوب عليهم والضالين يجتنبون، وللسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان يتّبعون.

**وصف النسخة الخطّية:**

اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على نسخة خطّية وحيدة فيما أعلم، صوّرتها عن أصلها المحفوظ في مكتبة جامعة السند المركزيّة بمنطقة جامشورو.

والرسالة تقع ضمن مجموع يضم رسائل كثيرة لشيخ الإسلام، كتب عليه رسائل الإمام ابن تيمية الحراني في العقائد سنة ٨٢١هـ، وهو محفوظ تحت رقم (٣٦٣٧٧).

وخطها نسخي واضح جدًا، وهي بخط مختصرها واسمه محمد بن حمد بن نصر الله كما هو مكتوبٌ في آخر المجموع نسخها في يوم الاثنين ثالث ربيع الآخر، سنة ٨٢١هـ.

**عملي في التحقيق:**

أما عملي في التحقيق فهو كالتالي:

- قمت بنسخ المخطوطة وفق قواعد الإملاء.

- خرّجت الآيات القرآنية بوضعها بين قوسين هكذا [ ] وجعلتها خلف الآية مباشرة.

- خرّجت الأحاديث النبوية والآثار مع بيان حكمها من صحةٍ أو ضعف بالرجوع إلى كتب أهل الشأن.

- ترجمت لبعض الطوائف والفرق والأعلام الذين ذُكِروا في الكتاب.

- وأخيرًا صنعت فهرسًا للرسالة يسهل على القارئ الكشف عن فوائدها.

والله سبحانه وتعالى أسأل أنْ يكتب لي الأجر في تحقيق ونشر هذه الرسالة، وأنْ يتقبلها مني بقبول حسن، وأنْ ينفع بها جميع المسلمين، إنه على كل شيءٍ قدير، وصلى الله على سيدنا ونبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

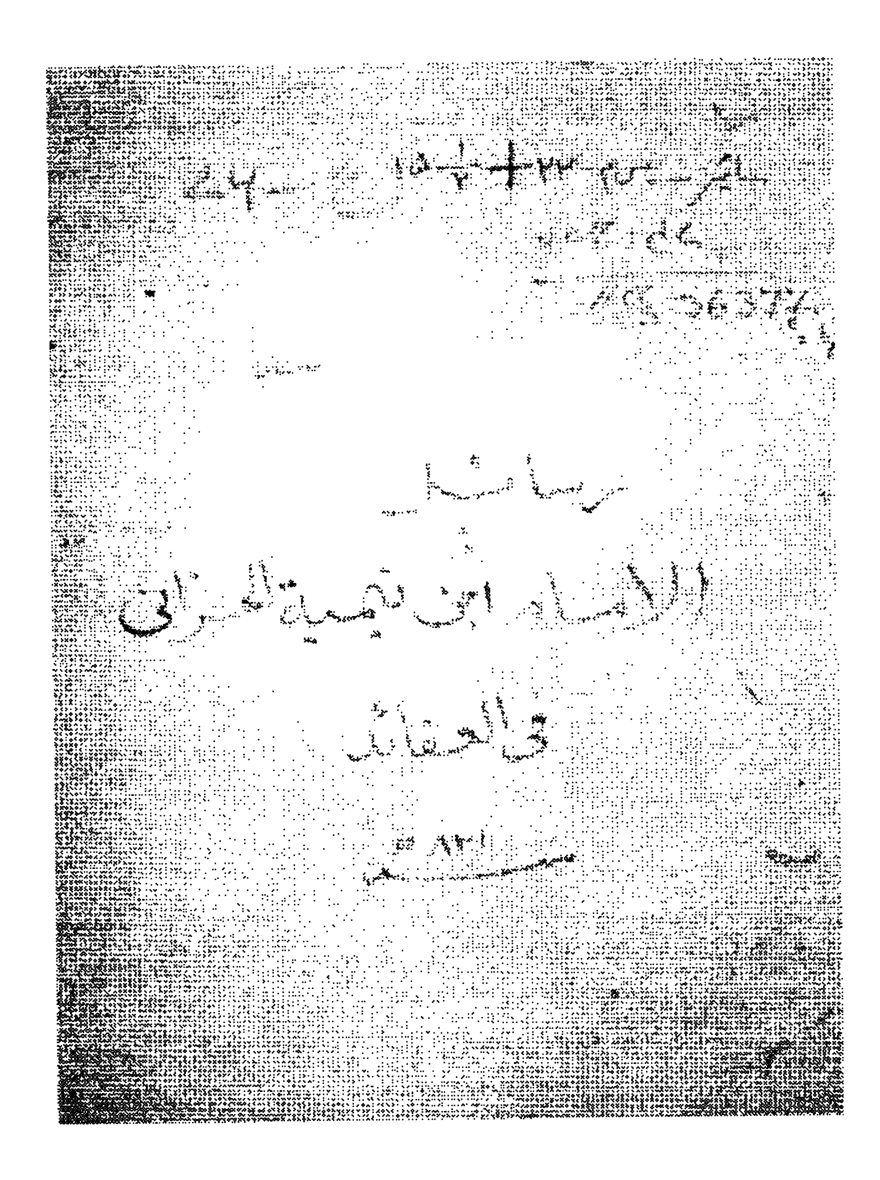
**يامن غدا ناظرًا فيما جمعت ومن ... أضحى يكرر فيما قلته النظرا**
**ناشدتك الله إنْ عاينت لي خطأ ... فاستر عليّ فخير الناس من سترا**

كتبه

**علي بن أحمد الكندي المرر**

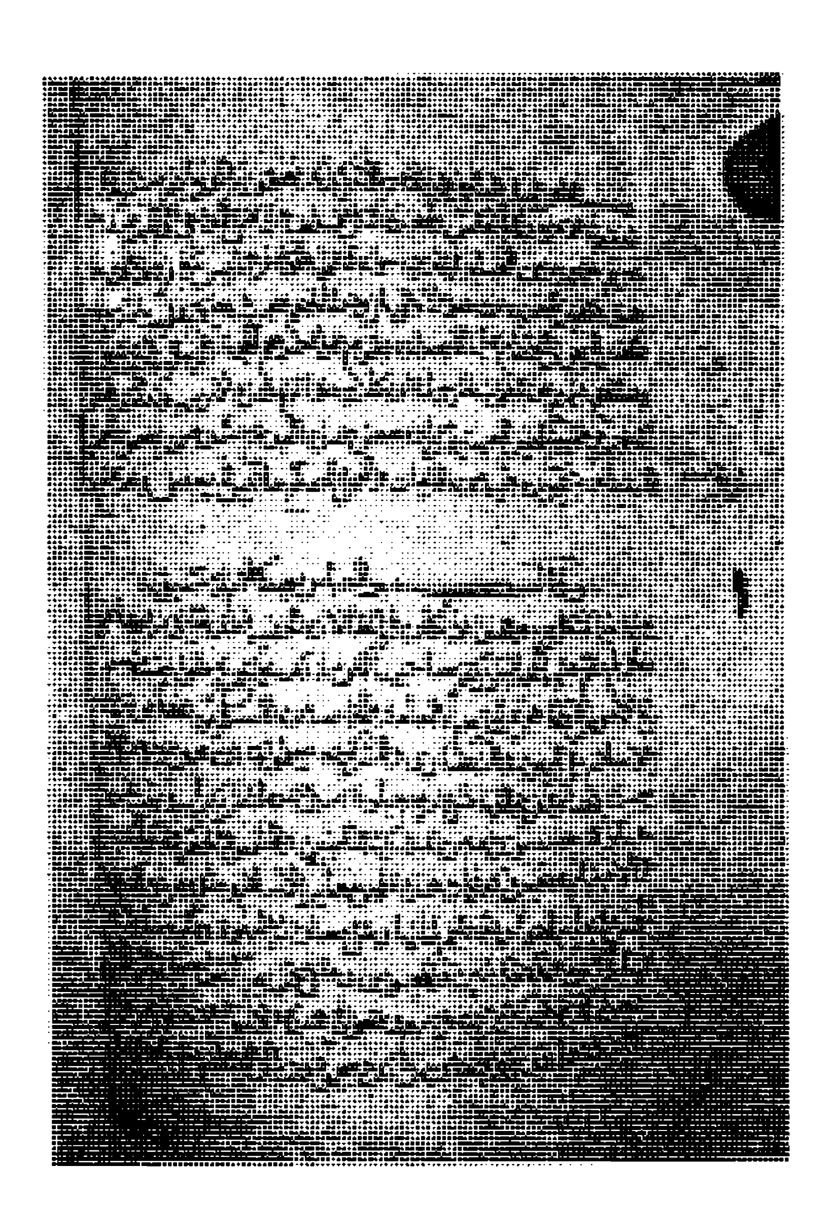
يوم الثلاثاء الرابع من ذي القعدة سنة ١٤٢٦هـ

الموافق السادس من ديسمبر سنة ٢٠٠٥م




صورة عن طرة النسخة الخطية

صورة عن الصفحة الأولى من المخطوطة



صورة الصفحة الأخيرة من المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين وصلى الله على محمدٍ وآله وصحبه وسلم

فصلٌ نُقِلَ من سؤالٍ قدم من بلاد كيلان[1] في مسألة القرآن إلى دمشق، في سنة أربعٍ وسبعمائة من جهة سلطان تلك البلاد[2]، وعلى يدِ قاضيها؛ لأجل معرفة الحَقّ من الباطل عندما كثر عندهم الاختلافُ والاضطراب، ورغب كلٌّ من الفريقين في قبول كلام شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن تيمية في هذا

---

(١) كيلان، ويقال جِيلان بالكسر، اسم لبلادٍ كثيرة من وراء بلاد طبرستان، قال أبو المنذر هشام بن محمد: جيلان وموقان ابن كاشج ابنا يافث بن نوح عليه السلام، وليس في جيلان مدينة كبيرة إنما هي قرى في مروج بين جبال ينسب إليها جيلاني وجيلي والعجم يقولون: كيلان. انظر «معجم البلدان» (٢/ ٢٠١) لياقوت الحموي، و«شذرات الذهب» (٤/ ٣٧٨) لابن العماد، في ترجمة عبد القادر الجيلاني.
وقال ابن كثير: «وبلادهم من أحصن البلاد وأطيبها لا تستطاع، وهم أهل سنة، وأكثرهم حنابلة لا يستطيع مبتدع أنْ يسكن بين أظهرهم»، «البداية والنهاية» (١٤/ ٤٤).
قلت: وهو الآن إقليم تابع لجمهورية إيران الشيعية يقع على بحر قزوين.

(٢) وسلطان بلاد كيلان في تلك الفترة هو الملك شمس الدين أبو العز دوباج بن قطلى شاه بن رستم بن عبد الله، توفي يوم السبت السادس والعشرين من رمضان، سنة (٧١٤ هـ)، وهو قاصد الحج، فلما وصل إلى بلاد الشام أدركته منيته، فحمل إلى دمشق وصلي عليه ودفن فيها، وبقي في مملكة كيلان خمسًا وعشرين سنة، قال الحافظ بن حجر: «كان بطلًا عادلًا عاقلًا مهابًا». انظر «العبر» (٦/ ٧٩-٨٠) للذهبي، و«البداية والنهاية» (١٤/ ٧١) لابن كثير، و«الدرر الكامنة» (٢/ ١٠٣) لابن حجر، و«الدارس في تاريخ المدارس» (٢/ ١٩١) للنعيمي.

الباب، فأملاه شيخ الإسلام في المجلس، وكتبه أحمد بن محمد بن مري الشافعي[١]، بخطٍ جيّدٍ قوي.

ثم إنَّ كاتب هذه الأوراق[٢] اطلع على هذه الفتوى، يوم الاثنين ثالث ربيع الآخر، سنة إحدى وعشرين وثمانمائة، فاخترت لنفسي منها مواضع نقلته في هذه الأوراق؛ إذ الجوابُ جوابٌ طويلٌ جدًا.

**صورة السؤال**: ما يقول السادة العلماء أئمة الدين رضي الله عنهم، في قوم يقولون: كلام الناس وغيرهم قديم، سواء كان الكلام صدقًا أو كذبًا، فحشًا أو غير فحش، نظمًا أو نثرًا، ولا فرق بين كلام الله عزّ وجلّ وكلامهم في القدم إلا من جهة الثواب، وقال قومٌ منهم -بل أكثرهم- أصوات الحمير والكلاب كذلك.

ولما قرئ عليهم نَقلٌ عن الإمام أحمد ردًا على قولهم، تأوّلوا ذلك القول.

وقالوا: إنَّ أحمد إنما قال ذلك خوفًا من الناس.

فهل هؤلاء مصيبون أو مخطئون؟

فإذا كانوا مخطئين، فهل على ولي الأمر -وفّقه الله- ردعهم وزجرهم عن ذلك أم لا؟

وإذا وجب زجرهم، فهل يكفرون إنْ أصرّوا أم لا؟

وهل الذي نُقِلَ عن الإمام أحمد حقٌّ أو هو كما يزعمون؟

أفتونا مأجورين.

---

(١) هو الشيخ أحمد بن محمد بن مري البعلي الحنبلي، تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية، وكاتب مصنفاته، قال الحافظ ابن حجر: «وخطه مليح مشهور مرغوب فيه»، «الدرر الكامنة» (١/ ٣٠٣).
وهو صاحب الرسالة التي بعثها إلى تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية، يأمرهم فيها بالصبر بعد وفاة شيخ الإسلام، وينصحهم بالتمسك بعلم شيخهم ونشره بين الأنام، وانظر رسالته في «الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية» (ص٩٧) جمع محمد عزير وعلي العمران.

(٢) وهو محمد بن حمد بن نصر الله كما تقدم.

**أجاب شيخ الإسلام أبو العبّاس أحمد بن تيمية:**

الحمد لله، بل هؤلاء مخطئون في ذلك خطًا محرّمًا فاحشًا بإجماع المسلمين، وقد قالوا منكرًا من القول وزورًا، بل كفرًا وضلالًا ومحالًا، ويجب نهيهم عن هذا القول البشع الفاحش، ويجب على ولاة الأمور عقوبة من لم ينته منهم عن ذلك جزاء بما كسبوا نكالًا من الله.

فإنَّ هذا القول مخالف للعقل والنقل والدين، مناقض للكتاب والسنة وإجماع المؤمنين، وهي بدعة شنيعة لم يقلها أحدٌ قط من علماء المسلمين، لا من علماء السنة ولا من علماء البدعة، ولا يقولها عاقل يفهم ما يقول.

ولا يحتاج في مثل هذا الكلام الذي فساده معلوم ببداءة العقل أنْ يحتج له بنقل عن إمام من الأئمة، إلا من جهة أنّ ردّه وإنكاره منقول عن الأئمة، وأن قائله مخالفٌ للأمة مبتدعٌ في الدين، ولتزول بذلك شبهة من يتوهم أنَّ قولهم من لوازم قول أحد من السلف، وليعلم أنهم مخالفون لمذاهب الأئمة المقتدى بهم، بل قول الأمة مناقض لقولهم.

فإنّ الأئمة كلهم نصوا على أن كلام الآدميين مخلوق، بل نص الإمام أحمد على أنّ أفعال العباد مخلوقةٌ عمومًا، وعلى كلام الآدميين خصوصًا، لم يمتنعوا عن هذا الإطلاق لأجل الشبهة التي عرضت لمثل هؤلاء المبتدعة.

ثم ساق الشيخُ كلامًا طويلًا إلى أنْ قال:

ومن المشهور في كتاب «صريح السنة» لمحمد بن جرير الطبري، وهو متواتر عنه لما ذكر الكلام في أبواب السنة قال[1]:

---

(١) «صريح السنة» (ص٢٥-٢٦) نسخة بدر المعتوق.

«وأما القول في ألفاظ العباد بالقرآن فلا أثر فيه[١] نعلمه عن صحابي مضى، ولا عن تابعي قفا، إلا عمن في قوله التقى والغناء، وفي اتباعه الرشد والهدى، ومن يقوم لدينا مقام الأئمة الأولى، أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، فإنَّ أبا إسماعيل الترمذي حدثني قال: سمعت أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل يقول: اللفظية جهمية».

قال ابن جرير[٢]:

«وسمعت جماعةً من أصحابنا -لا أحفظ أسماءهم- يحكون عنه أنه كان يقول: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق، فهو جهمي، ومن قال: غير مخلوق، فهو مبتدع».

قال ابن جرير:

«ولا قول في ذلك عندنا يجوز أنْ يقول أحد غير قوله، إذا لم يكن لنا إمام قائم[٣] به سواه، وفيه كفايةٌ لكلِّ متبع، وقناعةٌ لكلِّ مقتنع، وهو الإمامُ المتبع».

وقال صالح بن الإمام أحمد[٤]:

«بلغ أبي أن أبا طالب يحكي عن أبي أنه يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق، فقال: أبعث إلى أبي طالب، فوجهت إليه فجاء فقال له أبي: أنا قلت لك لفظي بالقرآن غير مخلوق؟ وغضب أبي وجعل يرتعد.

---

(١) في الأصل: فلا تواتر.

(٢) «صريح السنة» (ص٢٦).

(٣) هكذا بالأصل ولعل الصواب: نأتم.

(٤) في «سيرة الإمام أحمد وذكر محنته» (ص٧٠-٧١) تحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد.

فقال له: قرأت عليك ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١] فقلت لي: هذا ليس بمخلوق.

قال له: فلم حكيت عني أني قلت: لفظي بالقرآن غير مخلوق؟ وبلغني أنك وضعت ذلك في كتابك وكتبت به إلى قوم، فإنْ كان في كتابك فامحه أشد المحو، واكتب إلى القوم الذين كتبت إليهم إني لم أقل هذا، وغضب وقال له: تحكي عني ما لم أقل؟

فجعل فوران يعتذر له، وانصرف من عنده وهو مرعوبٌ، فعاد أبو طالب فذكر أنه حك ذلك من كتابه، وكتب إلى أولئك القوم يخبرهم أنه وهم على أبي عبد الله في الحكاية عنه».

وقال أبو عبد الله:

«القرآن حيث يصرف غير مخلوق»[(١)].

وقال عبد الوهاب الورّاق[(٢)]:

«من قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق، فإنه يهجر ولا يكلم، ويحذّر منه».

وذكر الخلال في كتاب «القراءة» عن إسحاق بن إبراهيم[(٣)] قال: قال

(١) أخرجه الخلال في «السنة» (١٧٩٠)، وذكره أبو يعلى في «طبقات الحنابلة» (١/ ٣٢٤)، وابن مفلح في «المقصد الأرشد» (٢/ ٤٩٧).

(٢) وهو الإمام الرباني أبو الحسن عبد الوهاب بن عبد الحكم الورّاق البغدادي، كان كبير الشأن من خواصِّ الإمام أحمد، توفي في ذي القعدة سنة (٢٥١هـ)، ترجمته في «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٠٩)، و«سير أعلام النبلاء» (١٢/ ٣٢٣).

(٣) هو الإمام أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مهران بن هانئ النيسابوري البغدادي، كان ملازمًا لإمام أحمد، توفي سنة (٢٧٥ هـ)، ترجمته في «كبقات الحنابلة» (١/ ١٠٨)، و«السير» (١٣/ ١٩).
وسؤاله هذا ذكره في كتابه «مسائل الإمام أحمد» (٢/ ١٨٧-١٨٨)، وذكر مثله صالح بن الإمام أحمد في «مسائله» (ص٨٢).

أبو عبد الله -يعني أحمد بن حنبل- يومًا، وكنت سألته عن قوله: «**من لم يتغنَّ بالقرآن**»[(١)]، قال: «هو الرجل يرفع صوته به، فهذا معناه إذا رفع صوته به فقد تغنى به».

وعن منصور بن صالح أنه قال لأبيه: يرفع صوته بالقرآن في الليل؟ قال: «نعم إنْ شاء رفع»، ثم ذكر حديث أم هانئ: «كنت أسمع قراءة النبيﷺ وأنا على عريشي من الليل»[(٢)].

وقال الأثرم[(٣)]: سألت أبا عبد الله عن القراءة بالألحان؟ فقال: «كلُّ شيء محدث؛ فإنه لا يعجبني إلا أنْ يكون صوت الرجلِ لا يتكلفه».

قال: وأما قول القائل: إنّ أحمد قال ذلك خوفًا من الناس، فبطلان هذا القول يعلمه كلُّ عاقلٍ بلغه شيءٌ من أخبار أحمد، وقائلُ هذا القول إلى العقوبة البليغة أحوج منه إلى جوابه؛ لافترائه على الأئمة.

فإنّ الإمام أحمد صار مثلًا سائرًا يضرب به المثل في المحنة والصبر على الحق، فإنه لم يكن يأخذه في الله لومةُ لائمٍ، حتى صارت الإمامة مقرونة باسمه في لسان كلِّ أحد، فيقال: قال الإمام أحمد، وهذا مذهب الإمام أحمد، لقوله عز وجل: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [السجدة: ٢٤].

---

(١) الحديث أخرجه البخاري (٧٥٢٧) في كتاب التوحيد، باب: قول الله تعالى: (وأسروا قولكم أو اجهروا به إنه عليم بذات الصدور).

(٢) أخرجه النسائي (١٠١٣)، وابن ماجه (١٣٤٩)، وأحمد (٦/ ٣٤٣، ٤٢٤)، من طريق مسعر عن أبي العلاء العبدي عن يحيى بن جعدة عنها به.
وحسّن إسناده العلامة الألباني في «صحيح سنن النسائي»، وفي «مختصر الشمائل» (ص١٦٧).

(٣) قاله في «سؤالاته للإمام أحمد» كما في «السير» (١٢/ ٦٢٤)، ولم أجده في الجزء المطبوع من «سؤالات الأثرم للإمام أحمد»، الذي طبعته دار البشائر، بتحقيق الدكتور عامر صبري.

فإنه أُعطي من الصبر واليقين ما نال به الإمامة في الدين، وقد تداوله ثلاثة خلفاء[(١)] يسلطون عليه من مشرق الأرض إلى مغربها، ومعهم من العلماء المتكلمين والقضاة والوزراء والسعاة والأمراء والولاة ما لا يحصيه إلا الله، فبعضهم تسلّط عليه بالحبس، وبعضهم بالتهديد الشديد، وبعضهم يعده بالقتل وبغيره من الرعب، وبعضهم بالترغيب في الرياسة والمال، وبعضهم بالنفي والتشريد من وطنه.

وقد خذله في ذلك أهل الأرض حتى أصحابه العلماء والصالحون، وهو مع ذلك لا يجيبهم إلى كلمة واحدة مما طلبوا منه، وما رجع عما جاء به الكتاب والسنة، ولا كتم العلم ولا استعمل التقية، بل قد أظهر من سنة رسول الله ﷺ وآثاره ما دفع به البدع المخالفة لذلك، مما لم يأت مثله لعالم من نظرائه، ولهذا قال علماء الشام: «لم يُظهر أحد ما جاء به الرسول كما أظهره أحمد بن حنبل».

فكيف يظن به أنه كان يخاف هذه الكلمة التي لا قدر لها؟ وأيضا فمن أصوله أنه لا يقول في الدين قولًا مبتدعًا، فكيف بكلمةٍ ما قالها أحد؟

قال: فالمنتسبين إلى السنة والحديث وإنْ كانوا أصلح من غيرهم، وفيهم من الخير ما لا يوجد في غيرهم، فإنّ السنة في الإسلام كالإسلام في الملل، فكما أنه يوجد في المنتسبين إلى الإسلام ما لا يوجد في غيرهم من كل خير، فكل خير فهو في المسلمين أكثر، وكل شر في المسلمين فهو في غيرهم أكثر، فكذلك المنتسبة إلى السنة، قد يوجد فيهم من الخير ما لا يوجد في غيرهم، وإنْ كان في غيرهم خير فهو فيهم أكثر، وكل شر فيهم فهو في غيرهم أكثر.

---

(١) وهم: المأمون بن هارون الرشيد، والمعتصم أخو المأمون، والواثق بن المعتصم، وانظر سير الإمام أحمد وذكر محنته في «سيرة الإمام أحمد» لصالح بن الإمام أحمد، و«البداية والنهاية» (١٠/ ٣٥٢ وما بعدها).

قال: ويجب القطع بأنَّ كلام الآدميين مخلوقٌ، ويطلق القول بذلك إطلاقًا، ولا يحتاج إلى تفصيلٍ بأنْ يقال نظمه أو تأليفه وغير ذلك؛ وذلك لأنّ كلام المتكلم هو عبارة عن ألفاظه ومعانيه، وعامة ما يوجد في كتاب الله، وسنة رسوله، وكلام السلف، وسائر الأمم عربهم وعجمهم، فيقال عن كلام الله وهو القرآن، وهذا كلام الله، وهذا كلام فلان، فإنه عند إطلاقه يتناول اللفظ والمعنى جميعًا لشموله لهما.

قال: وأما الأمة الوسط الباقون على الفطرة فيقولون لما بلغه المبلغ عن غيره وأداه: هذا كلام ذاك لا كلامك، وإنما بلغته بقولك، كما قال أبو بكر الصديق لما خرج على قريش فقرأ: ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢﴾ الآية [الروم: ١-٢] فقالوا: هذا كلامك أو كلام صاحبك؟ فقال: ليس هذا بكلامي ولا كلام صاحبي ولكنه كلام الله[١].

وفي «سنن أبي داود»[٢] من حديث جابر: أنّ رسول الله ﷺ كان يعرض نفسه على الناس بالموقف فيقول: «**ألا رجل يحملني إلى قومه لأبلغ كلام ربي؟ فإنّ قريشًا قد منعوني أنَّ أبلغَ كلام ربي عزّ وجلّ**».

فبين أنّ ما يبلغه ويتلوه هو كلام الله لا كلامه، وإنْ كان يبلغه بأفعاله وصوته، والأمم متفقون على هذا إذا سمعوا من يروي قصيدةً أو كلامَ أو قرآنَ مسيلمة قالوا: هذا كلام فلان وقوله، فإنه الذي اتصف به وألفه وأنشأه.

قال: وكذلك من اتبع آباءه الذين سلفوا من غير اعتصام بالكتاب والسنة، فإنه مما ذمه الله في كتابه في مثل قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا

---

(١) أخرجه ابن خزيمة في «كتاب التوحيد» (٢٣٧-نسخة الشهوان)، و(٣٢٩-نسخة الزهيري)، وعبدالله بن أحمد في «كتاب السنة» (١١٦)، والبيهقي في «الاعتقاد» (ص١٠٧-١٠٨) عن نيار بن مكرم به. وسنده حسن.

(٢) رقم (٤٧٣٤)، وأخرجه الترمذي (٢٩٢٥)، و ابن ماجه (٢٠١)، وصححه العلامة الألباني في «الصحيحة» (١٩٤٧).

عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾[البقرة: ١٧٠]، وفي قوله: ﴿رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا﴾ الآية [الأحزاب: ٦٧]. وكذلك من اتبع الظنون والأهواء معتقدا أنها عقليات وذوقيات فهو ممن قال الله فيه: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾ [النجم: ٢٣].

وإنما يفصل بين الناس فيما تنازعوا فيه الكتاب المنزل من السماء، والرسول المؤيد بالأنباء، قال الله تعالى: ﴿فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وقال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾الآية [النساء: ٥٩].

قال: وقوله: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ﴾ الآية [البقرة: ١١٢]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ الآية [البقرة: ٦٢]، فأخبر سبحانه عمن مضى ممن كان متمسكًا بدين حق من اليهود والنصارى والصابئين، وعن المؤمنين بعد مبعث محمد ﷺ من جميع الأمم، أنه من تلبس بهذه الخصال من سائر الأمم، وهي جماع الصلاح، وهي الإيمان بالله والبعث والمعاد، وعمل صالحًا، وهو أداء المأمورات وترك المحظورات، بأنّ له أجره عند ربه ولا خوف عليه مما أمامه، ولا يحزن على ما وراءه.

وإسلام الوجه هو إخلاص الدين لله، وهو عبادته وحده لا شريك له، وهو حقيقة قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة: ٥]، وهو محسن، فالأول وهو إسلام الوجه هو النية، والثاني وهو الإحسان هو العمل الصالح، وهو الذي ذكره الله في هاتين الآيتين، وهو الإيمان العام، والإسلام العام الذي أوجبه الله على جميع عباده من الأولين والآخرين، وهو دين الله العام الذي بعث به جميع الرسل، وأنزل به جميع الكتب.

فكان أول بدعة حدثت في هذه الأمة بدعة الخوارج(١) المكفرة بالذنب،

---

(١) الخوارج: هم كل من خرج على إمام من أئمة المسلمين اتفقت الجماعة على إمامته في أي عصر من العصور، من عقائدهم تكفير أصحاب الكبائر، ويقولون بأنهم مخلدون في النار، ويكفرون عثمان وعلي وطلحة والزبير وعائشة رضي الله عنهم. =

فإنهم تكلموا في الفاسق الملي، فزعمت الخوارج والمعتزلة[١] أن الذنوب الكبيرة -ومنهم من قال والصغيرة- لا تجامع الإيمان أبدًا، بل تنافيه وتفسده كما يفسد الأكل والشرب الصيام.

قالوا[٢]: الإيمان هو فعل المأمور، وترك المحظور، فمتى بطل بعضه بطل كله كسائر المركبات، فيكون العاصي كافرًا؛ كأنه ليس إلا مؤمن أوكافر.

وقالت المعتزلة: ننزله منزلة بين المنزلتين، نخرجه من الإيمان ولا ندخله في الكفر.

وقابلتهم المرجئة[٣] والجهمية[٤] ومن اتبعهم من الأشعرية[٥]

---

= انظر: «الملل والنحل» (١/ ١٣٢) للشهرستاني، و«التعريفات الاعتقادية» (ص١٦٠) لسعد آل عبد اللطيف، وكتاب «الخوارج» للدكتور ناصر العقل، و«مقالة التطيل والجعد بن درهم» (ص٥٨) للدكتور محمد بن خليفة التميمي.

(١) المعتزلة: هم أتباع واصل بن عطاء الذي اعتزل مجلس الحسن البصري، من عقائدهم القول بخلق القرآن وأنه ليس كلام الله، ونفي صفات الله، والقول بالمنزلة بين المنزلتين وغير ذلك من العقائد المخالفة لعقيدة أهل السنة.
انظر «الملل والنحل» (ص٦٥)، و«شرح العقيدة الطحاوية» (ص٥٢١)، و«مقالة التطيل والجعد بن درهم» (٦٥-٦٦).

(٢) في الأصل: قال والإيمان.

(٣) المرجئة: هم الذين يقولون بالإرجاء، وهو تأخير الأعمال عن مسمى الإيمان، وأنه لا يضر مع الإيمان ذنب كما لا تنفع مع الكفر طاعة.
انظر: «الملل والنحل» (١/ ١٦١)، و«الفرق بين الفرق» (٢١١) للاسفراييني، و«مقالة التطيل والجعد بن درهم» (٧٠).

(٤) الجهمية: هم أتباع الجهم بن صفوان الراسبي قتله سلم بن أحوز المازني في زمن صغار التابعين، وهو تلميذ الجعد بن درهم الذي ابتدع القول بخلق القرآن، من عقائدهم أنّ القرآن مخلوف ليس كلام الله، وينفون جميع الصفات، ويقولون أنّ الله لم يكلم موسى تكليما، ولم يتخذ إبراهيم خليلا.
انظر: «الملل والنحل» (١/ ٩٧)، و«الفرق بين الفرق» (٢٢٤).

(٥) الأشعرية: هم الذين ينتسبون إلى أبي الحسن الأشعري، ولا يثبتون لله تعالى إلا سبع صفات=

والكرامية[1]، فقالوا: ليس من الإيمان فعل الأعمال الواجبة، ولا ترك المحظورات البدنية، فإنّ الإيمان لا يقبل الزيادة ولا النقصان، بل هو شيء واحد يستوي فيه جميع المؤمنين من الملائكة والمقربين والمقتصدين والظالمين.

وأما السلف والأئمة فاتفقوا على أنّ الإيمان قول وعمل، فيدخل في القول قول القلب، واللسان، وفي العمل عمل القلب والأركان.

وقال المتصرون لمذهبهم: إنّ للإيمان أصولًا وفروعًا، وهو مشتملٌ على أركانٍ وواجباتٍ ومستحبات، بمنزلة اسم الحج والصلاة، فإنّ اسم الحج يتناول كلّ ما يشرع فيه وترك، مثل الإحرام وترك محظوراته، والوقوف بعرفة ومزدلفة ومنى، والطواف والسعي.

ثم الحج مع هذا مشتملٌ على أركانٍ متى تركت لم يصح الحج كالوقوف بعرفة، وعلى ترك محظورٍ متى فعله فسد حجه وهو الوطء.

ومشتملٌ على واجباتٍ من فعلٍ وتركٍ يأثم بتركها عمدًا، ويجب لتركها - لعذرٍ أو غيره - الجبران بدم، كالإحرام من المواقيت، والجمع بين الليل والنهار بعرفة، وكرمي الجمار ونحو ذلك.

ومشتملٌ على مستحبات من فعلٍ وتركٍ يكمل الحج بها، ولا يأثم بتركها ولا

---

= وهي: العلم والكلام والقدرة والإرادة والسمع والبصر، ويمنعون قيام الصفات الاختيارية بالله تعالى، والإيمان عندهم هو التصديق بالقلب، والعمل من فروع الإيمان لا من أصله.
انظر: «الملل والنحل» (١/ ١٠٦)، و«منهج أهل السنة الجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله» (١/ ٢٨) لخالد بن عبد اللطيف بن محمد نور، و«مقالة التطيل والجعد بن درهم» (٩٤).

(١) الكرامية: هو أتباع محمد بن كرام السجستاني المتوفى سنة (٢٥٥هـ) طرد من سجستان بسبب بدعته، من عقائدهم الغلو في إثبات صفات الله إلى حد التشبيه، وأنّ الإيمان هو قول باللسان فقط دون المعرفة والعمل.
انظر: «الملل والنحل» (١/ ١٢٤)، و«الفرق بين الفرق» (٢٢٧)،

يجب دمًا، مثل رفع الصوت بالإهلال والإكثار منه، وسوق الهدين وذكر الله ودعائه في تلك المواضع، وقلة الكلام إلا في أمر أو نهي، فمن فعل ذلك الواجب، وترك المحظور فقد تم حجه وعمرته لله، وهو مقتصد من أصحاب اليمين في هذا العمل.

لكن من أتى بالمستحب فهو أكمل منه وأتم حجًا وعملًا، وهو سابق مقرب، ومن ترك المأمور وفعل المحظور لكنه أتى بأركانه وترك مفسداته فهو حج ناقص، يثاب على ما فعله من الحج، ويعاقب على ما تركه، وقد سقط عنه أصل الفرض بذلك مع عقوبته على ما ترك.

ومن أخلّ بركنٍ أو فعل مفسدًا فحجه فاسدٌ لا يسقط به فرض، بل عليه إعادته مع أنه قد تنازعوا في إثابته على ما فعله، وإنْ لم يسقط به الفرض، والأشبه أنه يثاب عليه.

فصار الحجّ ثلاثة أقسام: كاملًا بالمستحبات، وتامًا بالواجبات فقط، وناقصا عن الواجب.

والفقهاء يقسمون الوضوء إلى كامل ومجزئ، ويريدون بالكامل ما أتى بمفروضه ومسنونه، وبالمجزئ ما اقتصر على واجبه، فهذا في الأعمال المشروعة، وكذلك في الأعيان المشهودة، فإنّ الشجرة مثلًا اسمٌ لمجموع الجذع والأغصان، وهي بعد ذهاب الورق شجرة، وبعد ذهاب الأغصان شجرة، لكن كاملة وناقصة، فليكن مثل ذلك في مسمى الإيمان.

والذين قالوا الإيمان ثلاث درجات: إيمان السابقين المقربين، وهو ما أتى فيه بالواجبات والمستحبات، من فعلٍ وتركٍ، وإيمان المقتصدين أصحاب اليمين، وهو ما ترك صاحبه فيه بعض الواجبات، أو فعل فيه بعض المحظورات.

ولهذا قال علماء السنة: لا يكفّر أحد بذنب، إشارة إلى بدعة الخوارج الذين

يُكفّرون بالذنب، وإيمان الظالمين لأنفسهم، وهو من أقر بأصل الإيمان، وهو الإقرار بما جاءت به الرسل عن الله، وهو شهادة أن لا إله إلا الله، ولم يفعل المأمورات ويجتنب المحظورات.

فإنّ أصل الإيمان التصديق والانقياد، فهذا أصل الإيمان الذي من لم يأتِ به فليس بمؤمن، وقد تواتر في الأحاديث: «**أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان**»[١]، أو «**مثقال حبة من خير**»[٢]، أو «**مثقال ذرة من خير**»[٣]، و«**الإيمان بضع وستون أو بضعة وسبعون شعبة، أعلاها لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان**»[٤].

فعلم أنَّ الإيمان يقبل التبعيض والتجزئة، وأنَّ قليله يخرج به صاحبه من النار إنْ دخلها، وليس كما يقوله الخارجون عن مقالة أهل السنة، أنه لا يقبل التبعيض والتجزئة؛ بل هو شيءٌ واحد، إما أنْ يحصل كله، وإما أنه لا يحصل منه شيء.

واعلم أنَّ عامة السور المكية التي أنزلها الله بمكة، هي في هذا الإيمان العام المشترك بين الأنبياء جميعهم والمؤمنين جميعهم.

وهذا القدر المشترك هو في بعض الملل أعظم قدرًا ووصفًا، فإنَّ ما جاء به محمدٌ ﷺ من صفات الله وأسمائه، وذكر اليوم الآخر، أكمل مما جاءت به سائر الأنبياء.

---

(١) هو جزء من حديث طويل أخرجه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ أبو عوانة في «مسنده» (١/ ١٨٥).

(٣) أخرجه بهذا اللفظ مسلم.

(٤) أخرجه مسلم (٣٥)، وأما البخاري فأخرجه مختصرًا (٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

ومنه ما تختلف فيه الشرائع والمناهج، كالقبلة والنسك، ومقادير العبادات وأوقاتها وصفاتها، والسنن والأحكام وغير ذلك، فمسمى الإيمان والدين في أوّل الإسلام ليس هو مسماه في آخر زمان النبوة، بل مسماه في الآخر أكمل من مسماه في أول البعثة وأوسطها، كما قال تعالى في آخر الأمر: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾[المائدة: ٣] وقال بعدها: ﴿وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلۡإِيمَٰنِ فَقَدۡ حَبِطَ عَمَلُهُۥ﴾ [المائدة: ٥].

ولهذا قال الإمام أحمد: «كان الإيمان في أول الإسلام ناقصًا فجعل يتم»، وهكذا مسمى الإيمان والدين قد يتنوع بحسب الأشخاص، بحسب أمر الله كلًا منهم، وبحسب ما يفعله ما أمر به، وبحسب إقباله وحضوره وإخلاصه، فإنّ المؤمنين من الأولين والآخرين مشتركون في الإيمان بالله واليوم الآخر والعمل الصالح، ولكن بينهم تفاوت ما في القلوب إذا ذكر الله.

وما في اليوم الأخر ما تفاوت به الإيمان، فعند ذكر الجنة والنجاة من النار وذم من ترك بعضه ونحو ذلك يزداد به الإيمان الواجب؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمۡ يَرۡتَابُواْ﴾ [الحجرات: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ﴾ الآية [الأنفال: ٢]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُواْ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمۡرٖ جَامِعٖ﴾ الآية [النور: ٦٢]، وقوله تعالى في الجنة: ﴿أُعِدَّتۡ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ﴾ [الحديد: ٢١].

وقوله ﷺ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**» الحديث[1]، نفى الإيمان الواجب عنه الذي يستحق به الجنة، ولا يستلزم ذلك نفي أصل الإيمان وسائر أجزائه وشعبه، وهذا معنى قولهم نفي كمال الإيمان.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٧٥)، (٥٥٧٨)، (٦٧٧٢)، (٦٨١٠)، ومسلم (٥٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وحقيقة ذلك أنّ الكمال الواجب ليس هو الكمال المستحب المذكور في قول الفقهاء: الغسل كامل ومجزئ، ومنه عليه السلام: «**من غشنا فليس منا**»[١]، ليس المراد به أنه كافر، كما تأولته الخوارج، ولا أنه ليس من خيارنا، كما تأولته المرجئة؛ ولكن المضمر يطابق المظهر، والمظهر هو المؤمنون المستحقون للثواب، السالمون من العذاب، والغاش ليس منا؛ لأنه متعرض لعذاب الله وسخطه.

إذا تبين هذا فمن ترك بعض الإيمان الواجب في الجملة لعجزه عنه إما لعدم تمكنه من العلم، وإما لعدم تمكنه من العمل، لم يكن مأمورًا بما يعجز عنه، ولم يكن ذلك من الإيمان والدين الواجب في حقه، وإنْ كان من الدين والإيمان الواجب في الأصل، بمنزلة صلاة المريض والخائف وسائر أهل الأعذار، الذين يعجزون عن إتمام الصلاة، فإنَّ صلاتهم صحيحة بحسب ما قدروا عليه وبه أمروا، وإن كانت صلاة القادر على الإتمام أكمل وأفضل، كما قال النبي ﷺ: «**المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير**»، رواه مسلم[٢] من حديث أبي هريرة.

وفي حديث حسن السياق: «**إنّ الله يلوم على العجز ولكن عليك بالكيس**»[٣]، ولو أمكنه العلم به دون العمل لوجب الإيمان به علمًا واعتقادًا وإنْ لم يعمل به.

قال: فإنّ الله قد بيّن بنصوصٍ معروفة أنّ الحسنات يذهبن السيئات، وأنه من يعمل مثقال ذرة خيرًا يره، ومن يعمل مثقال ذرة شرًا يره، وأنّ مصائب

(١) أخرجه مسلم (١٠١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رقم (٢٦٦٤).

(٣) أخرجه أبو داود (٣٦٢٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١٠٤٦٢)، وأحمد (٦/ ٢٤) من حديث عوف بن مالك رضي الله عنه. وضعّفه العلامة الألباني في «ضعيف سنن أبي داود».

الدنيا تكفر الذنوب، وأنه يقبل شفاعة النبي ﷺ في أهل الكبائر، وأنه يغفر الذنوب جميعًا، ويغفر ما دون الشرك، وأن الصدقة يبطلها المنّ والأذى، وأنّ الربا يبطل العمل ونحو ذلك، فجعل للسيئات ما يوجب رفع عقابها كما جعل للحسنات ما قد يبطل ثوابها.

ولكن ليس شيء يبطل جميع السيئات إلا التوبة، كما أنه ليس شيء يبطل جميع الحسنات إلا الردة، وبهذا تبين أنا نشهد بأنّ ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠] على الإطلاق والعموم، ولا نشهد لمعيّنٍ أنه في النار؛ لأنا لا نعلم لحوق الوعيد له بعينه؛ لأنّ لحوق الوعيد بالمعين مشروطة بشروط انتفاء موانع، ونحن لا نعلم ثبوت الشروط وانتفاء الموانع في حقه.

وفائدة هذا الوعيد بيان أنّ هذا الذنب سبب مقتض لهذا العذاب، والسبب قد يقف تأثيره على وجود شرطه وانتفاء مانعه، يبين هذا أنه قد ثبت عن النبي ﷺ[1] أنه لعن الخمر وعاصرها، ومعتصرها، وحاملها، والمحمولة إليه، وشاربها، وساقيها، وبائعها، ومبتاعها، وآكل ثمنها، وثبت عنه في الصحيح أنّ رجلًا كان يكثر شرب الخمر فلعنه رجل، فقال النبي ﷺ: «**لا تلعنه؛ فإنه يحب الله ورسوله**»[2]، فنهى عن لعن هذا المعين وهو مدمنُ خمر؛ لأنه يحب الله ورسوله، وقد لعن أولًا شربة الخمر على العموم.

قال: فمسألة تكفير أهل الأهواء والبدع متفرعة على هذا الأصل، فنبدأ بذكر مذاهب الأئمة في ذلك قبل التنبيه على الحجة فنقول: المشهور من مذهب

---

(١) أخرجه أبو دود (٣٦٧٤)، وابن ماجه (٣٣٨٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. وصحّحه محدث العصر الألباني في «صحيح السنن».

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٨٠) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

أحمد وعامة أئمة السنة تكفير الجهمية، وهم المعطلة لصفات الرحمن، فإنّ قولهم صريحٌ في مناقضة ما جاءت به الرسل من الكتاب.

وحقيقة قولهم جحود الصانع وجحود ما أخبر به عن نفسه وعلى لسان رسوله، بل وجميع الرسل؛ ولهذا قال عبد الله بن المبارك: «إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى، ولا نستطيع أن نحكي كلام الجهمية»[(١)].

وقال غير واحد من الأئمة أنهم أكفر من اليهود والنصارى، وبهذا كفروا من يقول: القرآن مخلوق[(٢)]، وأنّ الله لا يرى في الآخرة، وأنّ الله ليس على العرش، وأنّ الله ليس له علم ولا قدرة ولا رحمة ولا غضب، ونحو ذلك من صفاته.

وأمّا المرجئة فلا تختلف نصوصه أنه لا يكفرهم؛ فإنّ بدعتهم من جنس اختلاف الفقهاء في الفروع، وكذلك الذي يفضلون عليًا على أبي بكر، لا يختلف قوله أنه لا يكفرهم، وذلك قول طائفة من الفقهاء ولكن يبدعون.

قال: وعنه في تكفير من لم يكفر الجهمية روايتان، أصحهما لا يكفروا الجهمية عند كثير من السلف، مثل ابن المبارك، ويوسف بن أسباط، وطائفة من أصحاب أحمد ليسوا من الثلاث والسبعين فرقة [التي][(٣)] افترقت عليها هذه

---

(١) أخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» (٢٤)، (٣٩٤)، وأبو داود في «مسائل الإمام أحمد» (ص٢٦٩)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (٢٣)، (٢١٦)، ومن طريقه النجاد في «الرد على من يقول القرآن مخلوق» (٧١) من طرق عن علي بن الحسن بن شقيق عنه به.
وسنده صحيح.

(٢) وهو قول كثير من أئمة أهل السنة، كما نقل ذلك الإمام الآجري في كتابه «الشريعة» (١/ ٢١٤)، والإمام اللالكائي في «أصول اعتقاد أهل السنة» (٢/ ٢٥٣-٢٥٦).
وقال البيهقي في «كتاب الأسماء والصفات» (١/ ٦٢٢): «قد روينا عن جماعة من علمائنا رحمهم الله تعالى أنهم أطلقوا القول بتكفير من قال بخلق القرآن، وحكيناه أيضًا عن الشافعي رحمنا الله وإياه».

(٣) ليست في الأصل

الأمة، بل أصول هذه الفرق هم الخوارج، والشيعة[١]، والمرجئة، والقدرية[٢].

قال: فإنّ الدعاء إلى المقالة أعظم من قولها، وإثابة قائلها وعقوبة تاركها أعظم من مجرد الدعاء إليها.

قال: وفي الأدلة الشرعية ما يوجب أنّ الله لا يعذب أحدًا من هذه الأمة مخطئًا على خطئه، وإنْ عذب المخطئ من غير هذه الأمة، فقد ثبت في الصحيح من حديث أبي هريرة أنّ رسول الله ﷺ قال: **«قال رجل لم يعمل خيرًا قط لأهله: إذا مات فحرقوه ثم ذروا نصفه في البر ونصفه في البحر، فوالله لئن قدر الله عليه ليعذبنه عذابا لا يعذبه أحدًا [من][٣] العالمين، فلما مات الرجل فعلوا به كما أمرهم، فأمر الله البر فجمع ما فيه، وأمر البحر فجمع ما فيه، ثم قال: لم فعلت هذا؟ قال: من خشيتك يا رب، وأنت أعلم، فغفر له»**[٤].

وهذا الحديث متواتر عن النبي ﷺ من طرق، رواه أصحاب الصحيح والمساند من حديث أبي سعيد، وحذيفة، وعقبة بن عمرو وغيرهم[٥]، عن

---

(١) الشيعة: هم الذين شايعوا عليًا رضي الله عنه وقالوا بإمامته وخلافته نصًا ووصية، وأنّ الإمامة لا تخرج من أولاده، وهم فرق كثيرة.
انظر: «الملل والنحل» (١/١٦٩)، و«الفرق بين الفرق» (٥١)، ومقدمة «كتاب الإمامة والرد على الرافضة» لأبي نعيم (ص٢٢) تقديم الفقيهي، و«مقالة التطيل والجعد بن درهم» (٦٠).

(٢) القدرية: هم الذين ينفون القدر، ويقولون أنّ الله عز وجل ليس له تقدير وقضاء لمخلوقاته، فعطلوا قدرة الله ومشيئته، وأول من أظهرت بدعة القدر معبد الجهني في العراق.
انظر: «الفرق بن الفرق» (ص١٣١-١٣٢)، و«مقالة التطيل والجعد بن درهم» (ص٦٤).

(٣) ليست في الأصل.

(٤) أخرجه البخاري (٣٤٨١)، (٧٥٠٦)، ومسلم (٢٧٥٦).

(٥) وانظر تخريج هذه الطرق والكلام عليها وعلى معنى الحديث «السلسة الصحيحة» (٧/١٠٥) للعلامة الألباني.

النبي ﷺ من وجوه متعددة، يعلم أهل الحديث أنها تفيد العلم اليقيني، وإنْ لم يحصل ذلك لغيرهم.

وهذا الرجل كان قد وقع له الشك والجهل في قدرة الله تعالى على إعادة من يصل إلى الحالة التي أمر الله أهله أن يفعلوها به، وأنّ من أحرق وذري لا يقدر الله أنْ يعيده ويحشره إذا فعل به ذلك، وأنه ظن ذلك ظنًا ولم يجزم به.

وهذان أصلان عظيمان:

**أحدهما** متعلق بالله، وهو الإيمان بأنه على كل شيء قدير.

**والثاني** متعلق باليوم الآخر، وهو الإيمان بأنّ الله يعيد هذا الميت ولو صار إلى ما تقدر صيرورته إليه مهما كان، فلا بد أنّ الله يحييه ويجزيه بأعماله.

فهذا الرجل لما كان مؤمنًا بالله في الجملة، ومؤمنًا باليوم الآخر في الجملة، وأنّ الله يثيب ويعاقب بعد الموت، فهذا عمل صالح، وهو خوفه من الله أنْ يعاقبه على تفريطه، فغفر له بما كان معه من الإيمان بالله واليوم الآخر، وإنما أخطأ من شدة خوفه، كما أنّ الذي وجد راحلته بعد إياسه منها أخطأ من شدة فرحه.

وقد وقع في الخطأ خلق كثير[١] من هذه الأمة، واتفقوا على عدم تكفير من أخطأ، مثل ما أنكر بعض الصحابة أنْ يكون الميت يسمع نداء الحي، وأنكر بعضهم أن يكون المعراج يقظة، ولبعضهم في الخلافة والتفضيل كلام، وكذلك لبعضهم في قتال بعض وتكفير بعض أقوال معروفة.

وكان القاضي شريح ينكر قراءة من قرأ: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾ [الصافات: ١٢]، ويقول: إنْ الله لا يعجب، فبلغ ذلك إبراهيم النخعي فقال: إنما شريح شاعر يعجبه علمه، كان عبد الله أفقه منه وكان يقرأ: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾ فهذا قد أنكر

(١) كتب في الأصل: وقد وقع الخطأ كثير الخلق. وما أثبته هو الصواب.

قراءة ثابتة، وأنكر صفة لله دل عليها الكتاب والسنة، واتفقت الأمة على أن شريحًا إمامًا من الأئمة.

وكذلك بعض العلماء أنكر حروفًا من القرآن كما أنكر بعضهم ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الرعد: ٣١] فقال: إنما هي: أولم يتبين الذين آمنوا، وآخر أنكر ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣] فقال: إنما هي: ووصى ربك، وبعضهم كان حذف المعوذتين، وآخر يكتب سورة القنوت، وهذا الخطأ معفو عنه بالإجماع.

وكذلك الخطأ في الفروع العلمية، فإنّ المخطئ فيها لا يكفر ولا يفسق، بل ولا يأثم، وإنْ كان بعض المتكلمة والمتفقهة يجعل المخطئ فيها آثم، وبعض المتفقهة يعتقد كل مجتهد فيها مصيب، فهذان القولان شاذان.

ولم يقل أحد بتكفير المخطئ، فقد أخطأ بعد السلف فيها مثل خطأ بعضهم في بعض أنواع الربا، واستحلال آخرين الخمر، واستحلال آخرين القتال في الفتنة، وقد قال تعالى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَـٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ﴾ إلى قوله: ﴿فَفَهَّمْنَـٰهَا سُلَيْمَـٰنَ﴾ الآية [الأنبياء: ٧٨-٧٩]، وفي الصحيح: «**إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر**»[(١)].

والسنة والإجماع منعقد على أنّ من بلغته دعوة النبي ﷺ فلم يؤمن، فهو كافر لا يقبل منه الاعتذار بالاجتهاد؛ لظهور أدلة الرسالة وأعلام النبوة، والنصوص إنما أوجبت رفع المؤاخذة بالخطأ لهذه الأمة، وإذا كان كذلك فالمخطئ في بعض المسائل إما أنْ يلحق بالكفار من المشركين وأهل الكتاب مع مباينته لهم في عامة أصول الإيمان، وإما أنْ يلحق بالمخطئين في مسائل الإيجاب والتحريم مع أنها أيضا من أصول الإيمان.

(١) أخرجه البخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦) من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.

فإنّ الإيمان بوجوب الواجبات الظاهرة المتواترة، وتحريم المحرمات الظاهرة المتواترة، هو من أعظم أصول الإيمان وقواعد الدين، والجاحد لها كافر بالاتفاق، مع أنّ المجتهد في بعضها إذا أخطأ ليس بكافر بالاتفاق، وإذا كان لا بد من إلحاقه بأحد الصنفين، فإلحاقه بالمؤمنين المخطئين أشد شبها من إلحاقه بالمشركين وأهل الكتاب، مع العلم بأنّ كثيرًا من أهل البدع منافقين النفاق الأكبر، فما أكثر ما يوجد في الرافضة والجهمية ونحوهم زنادقة منافقون، وأولئك في الدرك الأسفل من النار، بل أصل هذه البدع من المنافقين الزنادقة ممن يكون أصل زندقته مأخوذ من الصابئين والمشركين، وأصل هؤلاء هو الإعراض عما جاء به الرسول من الكتاب والحكمة وابتغاء الهدى وغير ذلك، فمن كان هذا أصله فهو يعد الرسالة إنما هي للعامة دون الخاصة، كما يقوله قوم من المتفلسفة والمتكلمة والمتصوفة.

فنفي الصفات كفر، والتكذيب بأن الله يرى في الآخرة كفر، وإنكار أنْ يكون الله على العرش كفر، وكذلك ما كان في معنى ذلك كإنكار تكليم الله لموسى، واتخاذ الله إبراهيم خليلًا.

قال: فإنّ الجزاء في الحقيقة إنما هو في الدار الآخرة التي هي دار الثواب والعقاب، وأما الدنيا فإنما يشرع فيها ما شرع من العقوبات دفعًا للظلم والعدوان، كسرًا للنفوس العاتية، ودفعًا لشر الجبار الطاغي، وإذا كان الأمر كذلك، فعقوبة الدنيا غير مستلزمة لعقوبة الآخرة ولا بالعكس، ولهذا أكثر السلف على قتل الداعي إلى البدعة؛ لما يجري على يديه الفساد في الدين، سواء قالوا هو كافر أو ليس بكافر.

وإذا عرف هذا فتكفير المعين من هؤلاء الجهال وأمثالهم -بحيث يحكم عليه بأنه مع الكفار- لا يجوز الإقدام عليه إلا بعد أنْ يقوم على أحدهم الحجة الرسالية، التي يتبين بها لهم أنهم مخالفون للرسول، وإنْ كانت مقالتهم هذه لا ريب أنها كفر.

# فهرس الأحاديث والآثار

| الحديث أو الأثر | الصفحة |
|---|---|
| - أخرجوا من النار من كان في قلبه | ٢٣ |
| - إذا اجتهد الحاكم فأصاب | ٣٠ |
| - ألا رجل يحملني إلى قومه لأبلغ كلام ربي | ١٨ |
| - إن الله يلوم على العجز | ٢٥ |
| - إنا لنحكي كلام اليهود والنصارى | ٢٧ |
| - إنما شريح شاعر | ٢٩ |
| - الإيمان بضع وستون شعبة | ٢٣ |
| - قال رجل لم يعمل خيرا قط لأهله | ٢٨ |
| - كنت أسمع قراءة النبي ﷺ | ١٦ |
| - لا تلعنه فإنه يحب الله | ٢٦ |
| - لا يزال من أمتي أمة قائمة بأمر الله | ٤ |
| - لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن | ٢٤ |
| - ليس هذا بكلامي ولا كلام صاحبي | ١٨ |
| - المؤمن القوي خير وأحب إلى الله | ٢٥ |
| - من غشنا فليس منا | ٢٥ |
| - من لم يتغنّ بالقرآن | ١٦ |

# فهرس الموضوعات

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|